
توفير الموارد من أجل التغيير:

دعم منظمات حقوق
النساء في الدول الهشة
والمتأثرة بالنزاع

موجز السياسات والتعلم



WOMEN FOR WOMEN
INTERNATIONAL



SAFERWORLD
PREVENTING VIOLENT CONFLICT. BUILDING SAFER LIVES

معلومات أساسية ومقدمة

قدم مشروع " توفير الموارد من أجل التغيير " تمويلا مرنا واساسيا بمتوسط ٣٥,٠٠٠ جنيه إسترليني لعدد ٢١ منظمة من منظمات حقوق النساء في نيجيريا (١٠) وجنوب السودان (٥) واليمن (٦) وقد مكن هذا التمويل من الاستجابة لاحتياجات المجتمع التي تم تحديدها ذاتياً لتعزيز المجالات الاستراتيجية الخمسة الموضحة أعلاه، وعزز قدراتهن التنظيمية لقيادة هذا العمل بشكل مستقل، وسمح لهن بالاجتماع والتعلم من بعضهن البعض وإثارة الاحتياجات والمخاوف المتعلقة بهذا العمل.

وستعرض هذه الورقة النتائج الرئيسية والتعلم من هذا المشروع وتضع توصيات للمانحين والمنظمات غير الحكومية الدولية التي تسعى إلى دعم منظمات حقوق النساء في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاع (FCAS) كجزء من الالتزامات تجاه أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS).

تلقت منظمة سيفرورد، والمنظمة الدولية للمرأة من أجل النساء، ورابطة النساء الدولية للسلام والحرية، ورابطة النساء الدولية للسلام والحرية في نيجيريا، ورابطة النساء الدولية للسلام والحرية في أفغانستان، تمويلا من صندوق الصراع والاستقرار والأمن لدعم منظمات حقوق النساء في اليمن وجنوب السودان ونيجيريا وأفغانستان. وكان الهدف من هذا التمويل هو زيادة الدور المستقل لمنظمات حقوق النساء في قيادة اعداد البرامج والدعوة لبناء السلام والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء ومشاركتها ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له والتأهب والاستجابة لجائحة كوفيد - ١٩.

¹ المشروع ما يزال مستمرا من يوليو ٢٠٢١ حتى يونيو ٢٠٢٢، وتم تعليق المكون الأفغاني حسب سياسة الجهة المانحة وطلبهم بسبب سيطرة طالبان.

مكون التعلم

كان التعلم جزءاً لا يتجزأ من مشروع " توفير الموارد من أجل التغيير" - حيث كان التصميم مبنياً على تحليلنا بأنه لا يوجد قدر كافٍ من التعلم والوعي بالممارسات الجيدة في دعم منظمات حقوق النساء لتحقيق أولوياتها الخاصة؛ وعدم كفاية الأدلة على فعالية تزويدهم/ن بالتمويل الأساسي والمرن. وسلط تحليلنا الضوء أيضاً على الطبيعة الإقصائية للمناقشات الوطنية والدولية ذات الصلة حول آليات تمويل المساعدات، حيث ما يتم في الغالب تهميش أصوات المجتمع المدني، ولا سيما منظمات حقوق النساء.

وسهلت منظمة سيفرورد ومنظمة المرأة من أجل المرأة الدولية (WfWI) ورابطة النساء الدولية للسلام والحرية (WILPF) مجموعة متنوعة من فعاليات التعلم على مستويات مختلفة، بما في ذلك ثلاثة فعاليات تعليمية على المستوى الوطني لمنظمات حقوق النساء في كل بلد؛ وفعالية تعليمية واحدة على المستوى الدولي لمنظمات حقوق

النساء وشركاء اتحاد "توفير الموارد من أجل التغيير"؛ وفعالية واحدة على المستوى الدولي لتبادل الدروس لمنظمات حقوق النساء وشركاء الاتحاد والمانحين. ولضمان وجود أسس تجريبية لفعاليات التعلم، قمنا أيضاً بإدخال البيانات والأدلة المستقاة من أنشطة المتابعة وتقييم المشروع. وشمل ذلك جلسات حصاد النتائج التشاركية التي عقدت مع منظمات حقوق النساء لتقييم مدى تغير السلوك بين أصحاب المصلحة الرئيسيين وتحليل أهمية هذه النتائج فيما يتعلق بأهدافهن الأوسع.

وكان الهدف من الفعالية الأولى والثانية يكمن في: (أ) العمل كمساحات تعليمية لمنظمات حقوق النساء لتبادل الدروس وإقامة العلاقات والعمل نحو أهداف ورؤى وأساليب مشتركة من شأنها تعزيز الاستقلالية والاستدامة؛ (ب) مساعدة منظمات حقوق النساء وشركاء اتحاد المنظمات غير الحكومية الدولية على تحديد وتوثيق وإثبات الممارسات الجيدة والفوائد والتحديات والنتائج المتعلقة بالمشروع.

١. هل اتاحت طرق العمل هذه لمنظمات حقوق النساء العمل بشكل أكثر استقلالية، أي متابعة أولوياتها الخاصة كمنظمات بشكل أفضل؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فلماذا وكيف؟ إذا كانت الإجابة بلا، فما هي العوائق الرئيسية؟
٢. هل اتبعت طرق العمل هذه المبادئ والمقاربات النسوية؟
٣. ما هي النتائج و / أو الأثر الذي يمكن ملاحظته حتى الآن من هذا النوع من التمويل / الشراكة؟
٤. هل سمحت الفعالية (الفعاليات) التعليمية وفعاليات/ مبادرات تعزيز القدرات وأنشطة المشروع الأخرى لمنظمات حقوق النساء ببناء حركات بين منظمات حقوق النساء المختلفة المشاركة للتواصل والتنظيم وبناء المجتمع؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فلماذا وكيف؟ إذا كانت الإجابة بلا، فلماذا؟
٥. ما الذي يتعين علينا القيام به لتحسين المرحلة التالية من هذا التمويل؟

² الناتج ٣: "توفر لمنظمات حقوق النساء مساحات مناسبة لتبادل الأدلة والتعلم مع بعضها البعض ومع قطاع المرأة والسلام والأمن، ويتم عقدها للعمل معاً من أجل فهم مشترك لبناء السلام والتنمية الشاملة."

المبادئ والمقاربات النسوية

حدد الشركاء والشريكات والتزموا/
التزمن بطرق عمل نسوية،
ووضعوا/وضعن المبادئ التالية
للقيام بذلك، وأمعتن منظمات
حقوق النساء والشركاء التفكير
في كيفية تطبيق ذلك خلال فعاليات
التعلم.

الاستخدام الإيجابي والشامل للسلطة:
إنشاء مساحات لمنظمات حقوق
النساء لقيادة المبادرات أو العمليات
التي ربما تم استبعادهم/ن منها
تاريخياً.

الشفافية والمساءلة:

الوضوح والشفافية في الوقت
المناسب في كيفية اتخاذ القرارات
ضمن إطار المشاريع.

اتخاذ القرار الجماعي:

ضمان أن تكون الأهداف الجماعية
محددة بوضوح ومملوكة من قبل كل
الاطراف، ونحمل أنفسنا والآخرين/
الأخريات المسؤولية عن تحقيقها.

التداخل:

فهم أن القمع بصوره المتعددة يعزز
بعضه البعض لخلق فئات جديدة
من التهميش، وبالتالي اتخاذ قرار
بالتركيز على هذه الفئات والالتفات
إلى احتياجات وتجارب النساء من
الأقليات العرقية والنساء ذوات الإعاقة
والنازحات وغيرهن.

النتائج الرئيسية والتوصيات

١. على الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية أن يضمنوا أن التمويل الاساسي والمرن والممكن الحصول عليه الذي يقدمونه يتيح لمنظمات حقوق النساء وضع مخصصات لأولويات التي تحددها المنظمات ذاتها، بما في ذلك التكاليف التنظيمية الأساسية وعمل البرامج الاساسية للمضي قدما في مساواة النوع الاجتماعي وأولويات أجندة المرأة والسلام والامن بصورة استراتيجية، اعترافا بمعرفتهن وتجاربهن الاوسع.

موجز النتائج

سلطت منظمات حقوق النساء وشركاء وشريكات الاتحاد الضوء على العديد من المزايا الاستراتيجية والبرنامجية والتشغيلية والتنظيمية لهذه الموارد المالية المرنة والاساسية، لا سيما فيما يتعلق بزيادة قدرة منظمات حقوق النساء على القيام بعمل مستقل واستراتيجي ومتابعة أولوياتها الخاصة. وأفادت منظمات حقوق النساء عبر نيجيريا وجنوب السودان واليمن أنها شعرت بالقدرة على تطوير برامج وخطط عمل استجابة تركز على احتياجاتها الخاصة والمحلية، بدلاً من (كما هي العادة) التركيز على أولويات الجهات المانحة أو المنظمات الدولية غير الحكومية. وأفادت منظمات حقوق النساء أنها كانت قادرة على اتخاذ القرارات بشأن كيف ومتى وأين يتم تنفيذ المشاريع، مع التدخلات التي اعتبروها الأفضل للسياق. كما وأنها مكنتها من سد الثغرات وتلبية الاحتياجات التي عبرت عنها المجتمعات التي لم يكن المانحون الآخرون على استعداد لتلبيتها، مما أدى بدوره إلى زيادة الثقة بين منظمات حقوق النساء والمجتمعات المتضررة من النزاع.

تمويل اساسي يعني أن الأموال:	ومرن تعني أن النفقات:	يمكن الحصول عليه يعني أن المتطلبات:
◇ يمكن استخدامها لتغطية مجموعة واسعة من الأنشطة أو التكاليف بناءً على الأولويات الاستراتيجية لمنظمات حقوق النساء وعلى الفجوات المحددة بشكل عام، مثل التكاليف الأساسية (على سبيل المثال، تكاليف التوظيف والإدارة)، والوظائف الأساسية (الرصد والتقييم والتعلم (MEL) والأنظمة المالية) ومبادرات تعزيز القدرات و/ أو تكاليف اعداد البرامج.	◇ تستند إلى التقييم الاستراتيجي المستقل لمنظمات حقوق النساء لاحتياجاتها	◇ متناسبة مع المنح المصروفة
◇ يمكن تعديلها بناءً على التعلم الجديد أو طلبات / احتياجات المجتمع أو الأزمات الناشئة أو تغييرات السياق	◇ دعم منظمات حقوق النساء في قدراتها المؤسسية / التنظيمية لتزدهر كجزء من مساحة مجتمع مدني ديناميكي ومعبأة ومستقلة مزودة بموارد مستدامة ومجهزة لتقديم دعم هادف وطويل الأجل للمساواة بين الجنسين وأجندة المرأة والسلام والامن	◇ قابلة للتكيف بناءً على نقاشات قائمة على حسن النية مع منظمات حقوق النساء
		◇ لا تتسبب في اجراءات ادارية مرهقة من شأنها ان تعرقل أو تؤخر المشاريع العاجلة.

التركيز المواضيعي لعمل منظمات حقوق النساء الدولية حسب القطر

ساعدت المنظمة في الحصول على الوثائق الرسمية الناقصة التي كانت مطلوبة من الجهات المانحة الأخرى والتي تتيح لها أن تكون قادرة على التقدم للحصول على تمويل في المستقبل. ورحبت منظمات حقوق النساء في اليمن بالقدرة على تخصيص التمويل لأنشطة بناء الفريق التي تشتد الحاجة إليها "دون الشعور بالذنب"، والتي مكنت الموظفين/ات الذين/اللاتي يعملون/يعملن في ظروف خطيرة وقمعية من الحفاظ على عملهم/ن على أرض الواقع والتفكير في أوضاعهم/ن (أحد المبادئ النسوية المحددة) ودعم أصحاب المصلحة بشكل آمن وفعال.

تشاركت منظمات حقوق النساء في جميع البلدان الدروس المستفادة عن الأثر العملي للاستثمار في التوظيف وقدرات الموظفين/ات بسبب تمويلها الأساسي. حيث تمكن الشركاء في اليمن تعيين الموظفين/ات الخبراء والخبيرات الذين/اللاتي يحتجن إليهن، وبناء فرق

ومكنت الأموال الأساسية في نيجيريا منظمات حقوق النساء من إجراء عمليات تدقيق محاسبية، والحصول على قروض مصرفية، ووضع سياسات وإجراءات تنظيمية (على سبيل المثال، بشأن النقل والضوابط المالية وسياسة داخلية خاصة بالنوع الاجتماعي). وأفادت إحدى المنظمات الشريكة أنها كانت قادرة على التسجيل رسمياً في وزارة شؤون المرأة، وهو الأمر الذي لم يكن ممكناً بسبب غياب التمويل. وشاركت منظمات حقوق النساء في جنوب السودان أمثلة مماثلة لتحديد (من خلال تقييمات القدرات التنظيمية المشتركة التي أجريت مع جميع منظمات حقوق النساء) ومعالجة الثغرات في الإدارة والعمليات المؤسسية. وأكدت إحدى المنظمات الشريكة، منظمة النهوض بالنساء (Women Advancement Organization)، أن القدرة على تخصيص الموارد لتعزيز القدرات المؤسسية

ووافقت منظمات حقوق النساء في جميع السياقات على فوائد تلقي الأموال الأساسية والقدرة على تخصيص الموارد لتعزيز القدرات المؤسسية. وتوافق منظمات حقوق النساء وشركاء وشريكات الاتحاد على أن الأموال الأساسية:

تسهم في مساحة جمع مدني نشط ومحشود ومستقل يتم تزويده بالموارد ومجهز لإحراز تقدم في حقوق النساء والفتيات وأجندة المرأة والسلام والأمن

يزيد الأمن المالي والاستدامة من خلال، على سبيل المثال، حشد المزيد من الموارد نتيجة لتعزيز القدرة التنظيمية في الموظفين/ات ذات الخبرات والنظم التنظيمية والامتثال

أقوى، وتخطيط عملهن بشكل أكثر استراتيجية نتيجة لذلك - مما أدى إلى استدامة أكبر على المدى الطويل، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالقدرة على التحديد والمواءمة بصورة أدق لفرص التمويل مع الأولويات والخطط التنظيمية. وتضمنت الأمثلة المماثلة من المنظمات الشريكة في **نيجيريا وجنوب السودان** الاستثمار في تدريب فرق التمويل على استخدام QuickBooks (حزمة برامج محاسبية)، وزيادة رواتب الموظفين/ات (مما أدى إلى تحسين الاحتفاظ بالموظفين/ات، الأمر الذي يعد تحدياً هائلاً في جنوب السودان أو السياقات الإنسانية حيث تدفع الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية رواتب عالية جداً لا تستطيع منظمات حقوق النساء منافستها) وزيادة تحفيز الموظفين/ات. وكانت المنظمات الشريكة قادرة أيضاً على تعيين موظفين/ات بدوام كامل في مجالات وظيفية متخصصة لكنها حاسمة (مثل المتابعة والتقييم والتعلم

والضوابط المالية، وإدارة المشاريع، وجمع الأموال) للسماح بالفصل الواضح بين الواجبات مما يعني أن قلة من الأشخاص لم تعد تقوم بأدوار متعددة بعد الآن.

من خلال متابعة أولوياتها الخاصة، وقدرتها في الوقت الراهن على تعزيز القدرات المؤسسية جنباً إلى جنب مع التمويل البرنامجي، أفادت **جميع منظمات حقوق النساء عن تأثير البرنامج المعزز والوصول إليه على الرغم من فترة التنفيذ القصيرة نسبياً**. وشملت بعض النتائج المحققة في هذه الفترة زيادة الانفتاح على المشاركة السياسية للنساء والحركات النسوية (اليمن)؛ زيادة الإبلاغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي نتيجة لمبادرات التوعية (نيجيريا)؛ تعليمات رئيس عشيرة لأفراد المجتمع بحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (نيجيريا)؛ إنشاء مركز استجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي يجري حوارات مجتمعية (نيجيريا)؛ زيادة الاستقلال

الاقتصادي للنساء والوصول إلى المجالات الاقتصادية من خلال توفير ريادة الأعمال ورأس المال التأسيسي (جنوب السودان)، وزيادة الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية (جنوب السودان) وأفادت منظمات حقوق النساء في **جنوب السودان** عن الأثر الهائل من مبادرات تعزيز القدرات التي نفذها شركاء الاتحاد، مشيرة إلى أن الموظفين/ات الذين/اللواتي شاركوا/شاركن في هذه الأنشطة كانوا/كن بدورهم/ن قادرين/ات على تدريب زملائهم/ن على الوظيفة. وأخيراً، أفادت منظمات حقوق النساء في اليمن وجنوب السودان بوجود صلة بين تلقي الأموال الأساسية وقدرتها على تعزيز بناء الحركة والعمل المشترك والتنسيق. وفي **جنوب السودان**، أفادت المنظمات الشريكة أنه من خلال كونها مؤسسة أكثر موثوقية، مع فريق عمل قوي لديه القدرة على المشاركة، تمكنت إحدى منظمات حقوق

النساء من تولي قيادة شبكة نسائية.

وبشكل عام، تشير الأمثلة التي شاركها الشركاء في هذا القسم إلى أنه عندما يكون لدى منظمات حقوق النساء موارد أساسية ومرنة لتخصيصها للأولويات المحددة ذاتياً، بما في ذلك تعزيز القدرات المؤسسية، فإنها تفضي إلى مساحة مدنية مزدهرة مع برامج أكثر استراتيجية واستقلالية والتي بدورها لها نتائج إيجابية لاحتياجات وحقوق النساء والفتيات. وينبغي في المستقبل دعم منظمات حقوق النساء لبناء وتعزيز الشبكات والائتلافات على مستويات أعلى لمعالجة القضايا التي تحتاج إلى حشد التأييد على هذه المستويات مع الجهات الفاعلة الحاسمة.

كان للمرونة صلة مباشرة بزيادة ثقة المجتمع والاستدامة وقدرة منظمات حقوق النساء في القيام بأعمال حساسة في المجتمعات المتأثرة بالصراع. وجدت منظمات حقوق النساء في جميع البلدان أن التمويل

المرن سمح لها بتكليف البرامج بسرعة مع احتياجات المجتمع وتغيرات السياق - وعند القيام بذلك، شهدوا زيادة في الثقة والمشاركة من المجتمعات وأصحاب المصلحة. ومع زيادة المشاركة المجتمعية والثقة التي سهلت من خلال مرونة التمويل واستجابتها، شهدت منظمات حقوق النساء تأثيراً أكبر مع أصحاب وصاحبات المصلحة الرئيسيين/ات وأوجه التآزر مع صانعي القرار، وزيادة الاستدامة لإجراء أعمال أكثر حساسية، وتعزيز بناء التحالف / الحركة والعمل الجماعي.

وقدم الشركاء في نيجيريا أمثلة لزعماء دينيين كانوا قد ترددوا سابقاً في الانخراط، وأصبحوا يطلبون في الوقت الراهن معلومات عن العنف القائم على النوع الاجتماعي لهم لإتاحتها في كنائسهم. ونشر الشركاء والشريكات في نيجيريا أيضاً أن لوحة المتابعة الوطنية لإعداد التقارير عن العنف القائم على النوع الاجتماعي قد تم

تكليفها من قبل وزارة شؤون النساء، مما يدل على مستوى عالٍ من التأييد لعمل منظمات حقوق النساء.

وساهمت هذه الفرص للعمل مع أصحاب المصلحة والسلطات في المجتمع بشكل إيجابي في مبادرات حل النزاعات، فضلاً عن زيادة العلاقات المباشرة مع السلطات، مما يوفر قدرًا أكبر من الاستقلالية والسلطة لمنظمات حقوق النساء في الاستجابة للطلبات. وأكد هذا النهج على ضرورة وأهمية العمل بشكل تعاوني مع المجتمعات لتحقيق الأهداف والرؤى المشتركة.

رحب الشركاء والشريكات في نيجيريا بفرصة تطوير الأهداف وتنفيذ الأنشطة عبر مجموعة من المجالات المواضيعية التي "تناسبنا وتعمل لصالحنا". وفي اليمن، لاحظ الشركاء والشريكات أن مرونة المنحة كانت سمة مهمة في تسهيل الانتقال بين المشاريع، وفي السماح للدروس المستفادة أثناء التنفيذ

بتغيير وتشكيل المشروع أثناء تنفيذه. كما سهلت المرونة الاختلافات في الرأي بين شركاء الاتحاد ومنظمات حقوق النساء، أو بين منظمات حقوق النساء نفسها في مرحلتي التصميم والتنفيذ، ليتم معالجتها على أساس ما كان يتم عمله بنجاح وما لم يتم بنجاح.

كما أكد الشركاء والشريكات في هذه البلدان الثلاثة أن مرونة المنحة ساعدتهن على اكتساب المزيد من الثقة في قدرتهن من خلال تحمل مسؤولية اتخاذ القرار بشأن الإنفاق وتصميم البرامج وفقاً لاحتياجاتهن. وفي جنوب السودان، أكدت المنظمات الشريكة على أهمية القدرة على تحديد الموقع الجغرافي الدقيق للمكان الذي ينبغي أن يحدث فيه التدخل. كما اتفقت على أن إمكانية الوصول إلى المنحة كانت أعلى من تلك الخاصة بالآخرين والأخريات، حيث لم تكن هناك قواعد صارمة لاستخدام نماذج معقدة وطويلة وكانت هناك قيود أقل على سياسات

الحسابات المصرفية.

وخلال فترة المشروع، واجهت بعض المنظمات الشريكة في البلدان المستهدفة الأخرى قيوداً جغرافية. حيث كان العمل في اليمن في كل من الشمال والجنوب أمراً خطيراً؛ وكان يسهل على منفذي المشروع الوصول إلى الجنوب، في حين أنه من الممكن أيضاً العمل في الشمال، إلا أنه أكثر خطورة، وبالتالي يستغرق وقتاً أطول وموارد أكثر للقيام بذلك. بينما الأعمال المرتبطة بالسلام والنوع الاجتماعي أو حقوق النساء فهي أعمال محظورة في الشمال. ولم يتم الإبلاغ عن مثل هذه القيود الجغرافية في نيجيريا، حيث تعمل منظمات حقوق النساء المشاركة في جميع أنحاء الشمال والشمال الأوسط والجنوب الغربي والجنوب من البلاد.

بينما تم تصنيف المرونة على أنها عالية مقارنة بالتمويل / المشاريع التقليدية، وكانت قد قدمت منظمات حقوق النساء ملاحظاتها التالية لتصميم المبادرات المستقبلية:

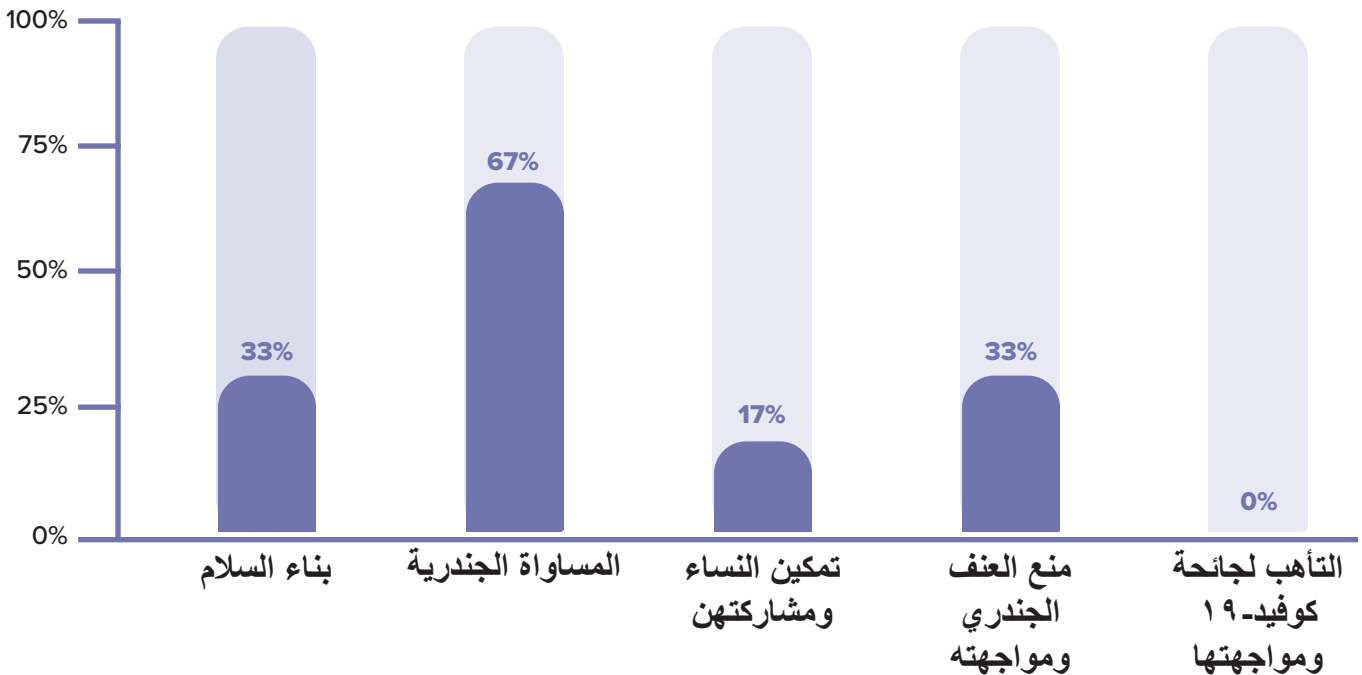
- ◇ زيادة المرونة الحالية الممنوحة لأنشطة المشروع، على سبيل المثال عن طريق تبسيط العمليات للاستجابة للاحتياجات العاجلة والناشئة أثناء تنفيذ المشروع أو لمعالجة العوائق الخارجية الأخرى التي تنشأ أثناء التنفيذ.
- ◇ الموافقة على قدرة منظمات حقوق النساء على شراء أصول ومعدات كبيرة بتمويل المشروع، على سبيل المثال، المركبات للوصول إلى المجتمعات النائية والتي غالباً ما تكون شديدة التهميش وضعيفة، وزيادة سلامة وأمن موظفي منظمات حقوق النساء.

التركيز المواضيعي لعمل منظمات حقوق النساء الدولية حسب القطر

تجدون أدناه معلومات عن المواضيع التي يركز عليها عمل منظمات حقوق المرأة الشريكة لنا. استعرضت هذه البيانات كنسب مئوية حسب البلدان وحسب المواضيع التي يركز عليها العمل.

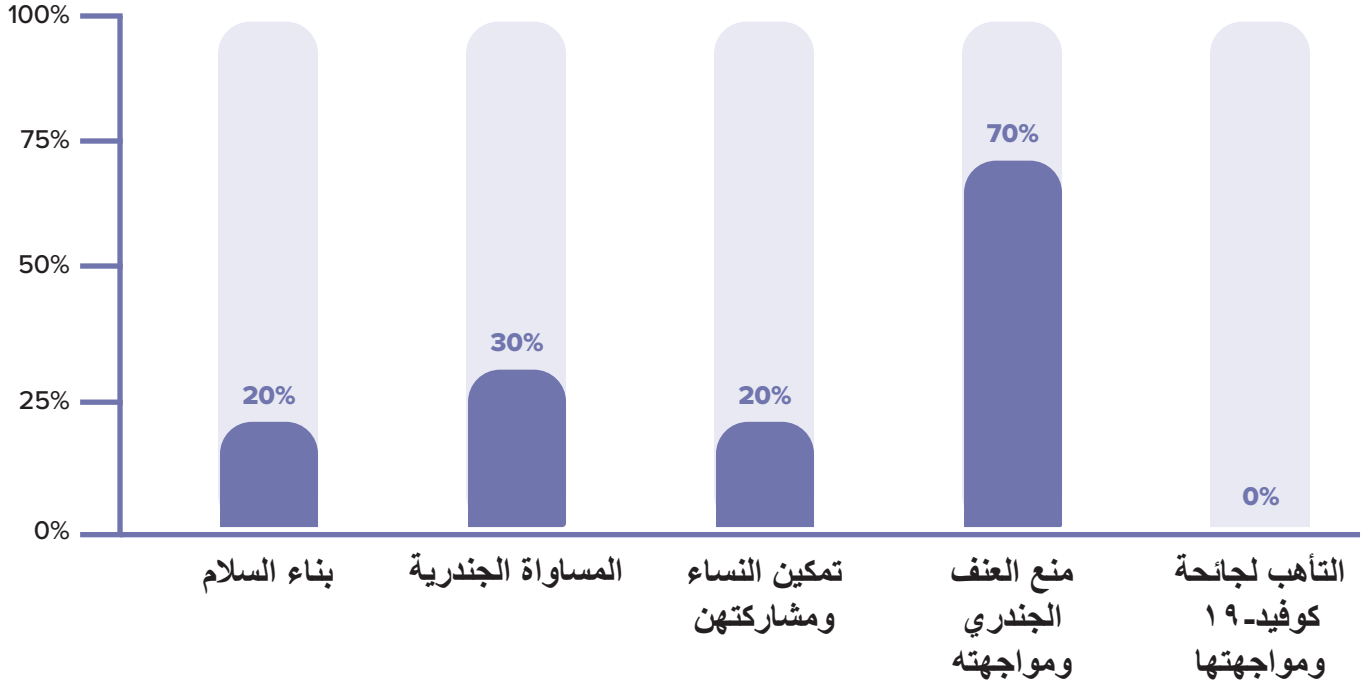
القطر	بناء السلام	المساواة بين الجنسين	تمكين ومشاركة النساء	منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له	الاستجابة والجهوزية لجائحة كوفيد-١٩
اليمن	33%	67%	17%	33%	0%
نيجيريا	20%	30%	20%	70%	0%
نادوسلا بونج	60%	80%	20%	80%	20%

نسبة منظمات حقوق النساء في اليمن التي يركز عملها على مواضيع محددة

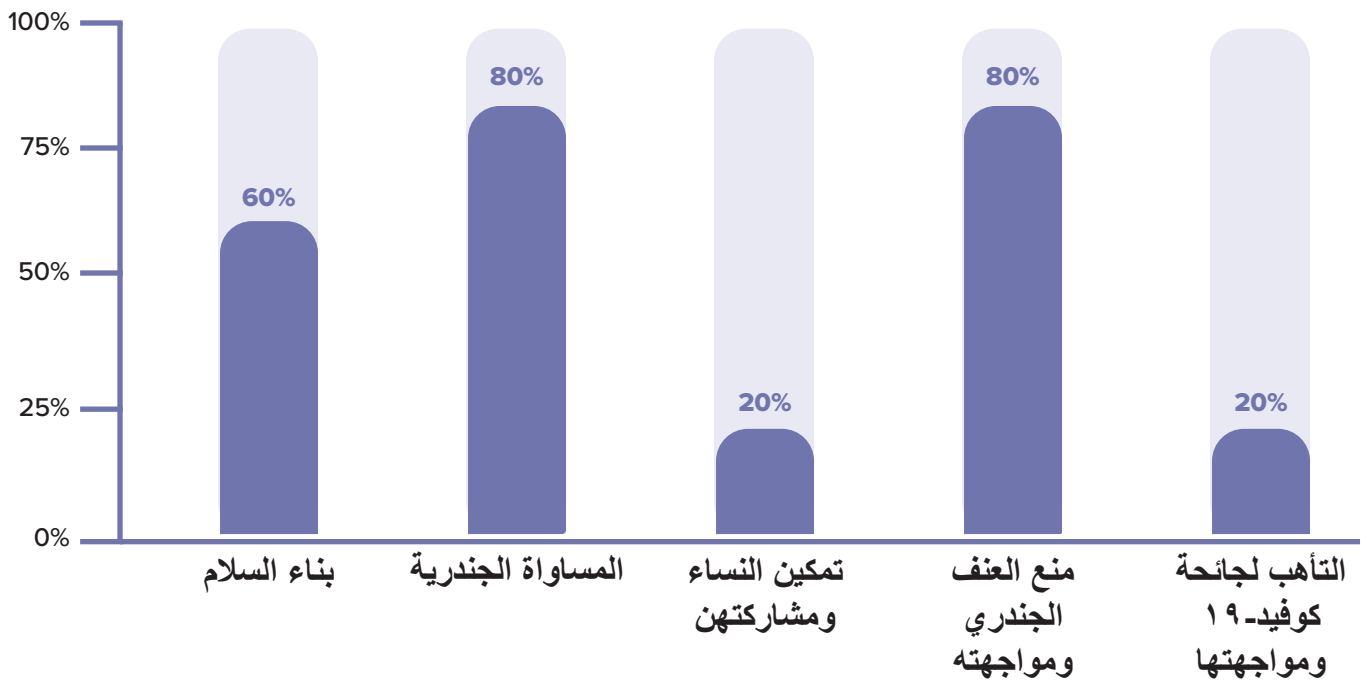


توفير الموارد من أجل التغيير: دعم منظمات حقوق النساء في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاع

نسبة منظمات حقوق النساء في نيجيريا التي يركز عملها على مواضيع محددة



نسبة منظمات حقوق النساء في جنوب السودان التي يركز عملها على مواضيع محددة



تحالف منظمات حقوق النساء في كالابار عاصمة ولاية كروس ريفر في نيجيريا:

النهوض بحماية النساء من العنف القائم على النوع الاجتماعي

ريفر للضغط من أجل تمرير حظر العنف ضد الأشخاص VAPP (إلى قانون و٣) جهود المناصرة خلال ١٦ يوماً من النضال ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال الحملات الإعلامية ومسيرات المناصرة والضغط من أجل تمرير قانون حظر العنف ضد الأشخاص VAPP ليصبح قانوناً.

ونجح ائتلاف منظمات حقوق النساء في حصوله على الاعتماد المحلي لولاية كروس ريفر لحظر العنف ضد الأشخاص VAPP، والذي تم تمريره ليصبح قانوناً من قبل مجلس ولاية كروس ريفر في ديسمبر ٢٠٢١ ووافق عليه المحافظ في يناير ٢٠٢٢. وكانت هذه نتيجة ضخمة في مثل هذه الفترة القصيرة من الوقت وتثبيت تأثير توفير الأموال الأساسية لمنظمات حقوق النساء لتتناول أولوياتها الخاصة.

نظرًا لقلة الاهتمام السياسي به وتحديد أولويات الجهات المانحة، وبالتالي؛ لم يكن ذلك ممكناً نظراً لنقص التمويل الموجه إلى منظمات حقوق النساء لإجراء المناصرة بشأنه، (تميل مصالح المانحين في نيجيريا إلى الارتباط بالاستجابة الإنسانية ومكافحة التطرف العنيف).

ومن خلال مشروع "توفير الموارد من أجل التغيير"، حدد تحالف منظمات حقوق النساء في كالابار عاصمة ولاية كروس ريفر الحاجة إلى تمرير هذا القانون من أجل معالجة شاملة للعنف القائم على النوع الاجتماعي وتعزيز الأمن والحماية للنساء والفتيات. وركزن على المناصرة ورفع الوعي لضمان اعتماد الولايات لقانون حظر العنف ضد الأشخاص VAPP. وتضمنت الجهود ما يلي: (١) بيان مشترك في نوفمبر ٢٠٢١ إلى مجلس النواب في ولاية كروس ريفر للضغط من أجل إنفاذ قانون حظر العنف ضد الأشخاص VAPP؛ (٢) الدعوة إلى المدعي العام ومفوض العدل، ومفوض شؤون النساء ورئيس مجلس النواب في ولاية كروس

تم التوقيع في نيجيريا على قانون حظر العنف ضد الأشخاص (VAPP) ليصبح قانوناً في عام ٢٠١٥، مما يوفر تقدماً نحو الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في البلاد. ويحظر قانون حظر العنف ضد الأشخاص VAPP جميع أشكال العنف ضد الأشخاص في الحياة الخاصة والعامة، ويوفر أكبر قدر من الحماية وسبل الانتصاف الفعالة للضحايا ومعاقبة الجناة... بالإضافة إلى ذلك، يوفر القانون الحماية ضد الجرائم التي تؤثر على النساء بشكل غير متناسب، بما في ذلك حظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والطرده القسري من المنزل أو الانتهاك والاستغلال الاقتصادي؛ العزل القسري والإساءة العاطفية واللفظية والنفسية؛ وممارسات الترميل المضرة؛ والاعتداء بين الزوجين، وغيرها من الأمور. منذ عام ٢٠١٥، تعمل الولايات المختلفة في جميع أنحاء نيجيريا من أجل إنفاذ حظر العنف ضد الأشخاص VAPP، حيث يجب تمرير المرسوم إلى قانون من قبل المجالس النيابية الإقليمية ليكون قانوناً نافذاً. ومع ذلك،

مؤسسة أكون في اليمن:

زادت المرونة من ثقة المجتمع ومساحة للقيام بأعمال حساسة في المستقبل

في المستقبل. وفي حالة أخرى، تم تعيين مؤسسة أكون لتقديم المساعدة القانونية للنساء في السجن، عندما اكتشفن أن النساء يواجهن العنف من حراس السجن. وتلقت امرأة مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز تهديدات بالقتل. وكانت مؤسسة أكون قد تمكنت من تحويل بعض الأموال لحماية هذه المرأة وزيادة الوعي والمراعاة بين حراس السجن. وعكسا أن هذه المرونة نادرا ما يسمح بها في المشاريع التقليدية.

وخلال حدث تعليمي، أبرزت مؤسسة أكون ToBe مدى تأثير المرونة السريع في زيادة الثقة بينها وبين المجتمع. فعلى سبيل المثال، عندما واجهت إحدى المشاركات في المشروع عنفاً منزلياً من زوجها، تمكنت مؤسسة أكون من تحويل أنشطتها المخططة من التمكين الاقتصادي إلى الرعاية الطبية والمأوى، مما وفر لها مكاناً آمناً من العنف. وهذا ليس بمجرد إنقاذ للأرواح في حد ذاته: أدت الاستجابة السريعة إلى تحول إيجابي في الموقف من النساء في المجتمع تجاه منظمات حقوق النساء، مما زاد من قدرتهن ومساحتهن للقيام بأعمال أخرى

مؤسسة أكون للحقوق والحريات هي إحدى منظمات حقوق النساء في عدن، اليمن. كان مجال تركيزهن الأولي هو الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك دعم المساعدة القانونية للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي والدعم القانوني والنفسي الاجتماعي للنساء في السجن.

تعليق المكون الأفغاني في مشروع "توفير الموارد من أجل التغيير":

أثر ضعف المرونة بشكل مباشر على منظمات حقوق النساء في وقت عاجل وخرج

ومن خلال تكيف البرنامج، تعمل المنظمات الشريكة الآن على البحث ورسم الخرائط والاجتماعات والدعوة لتمكين حركة حقوق النساء الأفغانية من تحديد أفضل السبل لاستمرارها ودعمها من قبل المملكة المتحدة والحكومات الأخرى. ونأمل أن تمكّننا الدروس المستفادة من هذه المرحلة الأولى ونتائج البحث من دعم حقوق النساء الأفغانيات، في وقت يواجهن فيه انتكاسات كبيرة. ويعتبر مشروع "توفير الموارد من أجل التغيير" ضروري لإبقاء هذه الحركات حية في مواجهة الأزمات.

وتناقض هذا القرار بشكل مباشر مع الغرض من المشروع، وهو توفير التمويل المرن والأساسي لمنظمات حقوق النساء في حالات الصراع المنقلبة والمعقدة حتى تتمكن من تصميم الأنشطة وتنفيذها وتكييفها وفقاً لاحتياجاتها وأولوياتها المحددة ذاتياً. ومن الواضح أن السياق الحالي في أفغانستان مقيد للغاية، لا سيما فيما يتعلق بحقوق النساء، وكان نشطاء ومنظمات حقوق النساء بحاجة إلى هذا النوع من التمويل والدعم بشكل أكبر خلال استيلاء طالبان على السلطة وتداعياتها، من أجل القيام بالمهمة الحيوية المتمثلة في إبقاء حركة حقوق النساء ونشطاءها وناشطاتها بأمان، أحياء ويعملون/يعملن خلال فترة انتقالية صعبة.

وكان من المفترض في البداية أن يشمل مشروع "توفير الموارد من أجل التغيير" العمل في أفغانستان. ومع ذلك، بعد استيلاء طالبان على السلطة في أغسطس ٢٠٢١، حيث كان على صندوق الصراع والاستقرار والأمن CSSF تعليق مكون أفغانستان من المشروع تماشياً مع التغييرات في سياسة وزارة الخارجية وشؤون الكومنويلث FCDO بشأن قرار تعليق جميع الأنشطة غير الإنسانية في أفغانستان.

جذر الاجيال في جنوب السودان:

تسهل منظمات حقوق النساء حوار السلام المجتمعي

١٥ في مقاطعة بودي. وفي أعقاب حوار السلام، اتفقت مجتمعات البويا والديندجا على تنحية خلافاتهما جانباً واستعادة التعايش السلمي. ولم يتم الإبلاغ منذ الحوار في ديسمبر عن أي حالات قتل انتقامي أو نهب مواشي. وقد سمحت الاتفاقات بحرية تنقل الأشخاص والمركبات دون الإبلاغ عن وقوع حوادث كمانين على الطرق أو أعمال قتل. وبعد هذه المساهمة الناجحة في السلام، منحت سلطات المقاطعة أرض لمنظمة جذور الاجيال لبناء مكتب لها، والذي يتم بناؤه بتمويل من مقالو التنمية الدولي DT-Global. وستتيح مساحة المكتب هذه لمنظمة جذر الأجيال أن يكون لها وجود دائم لدعم مبادرات بناء السلام المجتمعي عبر مقاطعة بودي.

ومع حلول موسم الجفاف في نوفمبر ٢٠٢١، تم تنبيه لجان السلام وقوات الشرطة المجتمعية في البويا إلى أن الشباب كانوا يخططون لمهاجمة الديندجا خلال موسم الأعياد في ديسمبر. وتواصل قادة المجتمع من جوبا وتوريت وكبويتا ومفوض المقاطعة مع منظمة جذر الاجيال، طالبين منهم تسهيل الحوارات قبل تصعيد المشكلات المحددة. واستخدمت منظمة جذر الاجيال الأموال الأساسية لمعالجة هذا الأمر على الفور. وقد تشاورت مع الجماعتين بشكل منفصل ويسرت حوار سلام مجتمعي لمدة ثلاثة أيام ضم ١٨٣ ممثلاً (بما في ذلك ٦٢ امرأة) من كلا الجماعتين. ترأس الاجتماع مفوض المقاطعة، وانضم إليه القيادات المجتمعية والنساء والشباب من كلا جانبي الانقسام. وأصدر مفوض المقاطعة بياناً بعدم التسامح مطلقاً مع القتال الانتقامي وأعمال القتل وانعدام الأمن على طول طريق تشوكودوم إلى طريق المعسكر

تتمتع مجتمعات البويا والديندجا في جنوب السودان منذ فترة طويلة بالتعايش السلمي. ومع ذلك، بسبب التغيير في أنماط هطول الأمطار، كانت هناك زيادة في حركة الماشية بحثاً عن المراعي خلال موسم الجفاف. وقد أدى ذلك إلى الإغارة على الماشية والقتل الانتقامي، مع تصاعد الصراع على طول الطرق الرئيسية، بما في ذلك قتل أفراد المجتمع وعمال الإغاثة. ودأبت منظمة جذر الاجيال مع كلا الجماعتين في مقاطعة بودي، ولاية شرق الاستوائية لمنع الصراع.

النتائج الرئيسية والتوصيات

٢. يجب على الجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية ضمان الأموال والوقت لفعاليات تعلم متعددة وبناء حركة في جميع أنحاء المشروع، لتمكين منظمات حقوق النساء من التعلم من بعضها البعض، وإقامة علاقات قوية والعمل نحو أهداف ورؤى وأساليب مشتركة لتعزيز عملهن الفردي والجماعي بعد انتهاء عمر المشروع.

عبر جميع السياقات، أفادت منظمات حقوق النساء وشركاء وشريكات الاتحاد عن نتائج إيجابية تربط أنشطة المشروع المشترك وفعاليات التعلم ومبادرات تعزيز القدرات لمزيد من الترابط والتشبيك وبناء الحركة والتنظيم بين منظمات حقوق النساء. وطلبوا/طلبن من الجهات المانحة والشركاء والشريكات في الاتحاد:

◇ توسيع نطاق تعزيز القدرات وبناء الحركة، لا سيما حول كيفية تنفيذ هذه التمويلات باستخدام المبادئ والنهج النسوية.

◇ زيادة فرص التبادل بين الأقران مع منظمات حقوق النساء الأخرى داخل البلدان

وفيما بينها، وضمان أماكن التجمع والتعلم منذ بداية المشروع شارك الشركاء والشريكات العاملون/العاملات للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي في نيجيريا أن منظمات حقوق النساء المختلفة المشاركة في مشروع "توفير الموارد من أجل التغيير" قد قامت باتصالات وبحث عن فرص للتخطيط للعمل معاً عبر مناطق جغرافية مختلفة لتوحيد ودمج أنظمة الإحالة الخاصة بهن حسب الاقتضاء. وفي جنوب السودان، أنشأت منظمات حقوق النساء مجموعة على الواتس اب WhatsApp كمنصة للتواصل ومشاركة المعلومات، ووافق البعض على مشاركة المساحات المكتبية بعد الاتصال من خلال المشروع، بينما أفادت أخريات بمشاركة ابتكارات ونهج المشروع لتعزيز التأثير على حقوق النساء والفتيات.

للاجتماع، بما في ذلك أحداث التعلم، في تصميم هذا المشروع وكانت حيوية لضمان زيادة التنسيق والتعلم المشترك وبناء الحركة والتأثير المستدام لفعاليات التعلم من الأقران، بما في ذلك على مستوى بناء الحركة والمجتمع. وفي اليمن، شارك أحد الشركاء تأثير المنحة الأساسية في الجمع بين أعضاء منظمات حقوق النساء لتحقيق هدف مشترك، وبالتالي المساهمة في إحياء وبناء الحركة النسوية. وفي المستقبل، وبغض النظر عن الدعم الفني، ينبغي تشجيع التعلم من الأقران وأن يشمل الزيارات التبادلية بين منظمات حقوق النساء للتعلم من بعضها البعض وتعزيز التعلم في الوقت الفعلي على تنفيذ المشاريع. وبالمثل، ينبغي أن يكون هناك تبادل زيارات بين منظمات حقوق النساء وشركاء الاتحاد.

وفي اليمن، أشار الشركاء إلى فعاليات التعلم باعتبارها فرصاً مهمة لمنظمات حقوق النساء لبناء شبكات وتقوية العلاقات وتعريف بعضها البعض بعملهن، ومناقشة التحديات في التنسيق والتعاون المحتمل وأوجه التآزر لتوسيع عملهن وتحقيق الأهداف المشتركة. وفي حين رحب الشركاء بفرصة تبادل الدروس المستفادة والتحديات التي تمت مواجهتها، فقد أشارت إلى الحاجة إلى مزيد من الأموال لفعاليات التعلم وأماكن عقد الاجتماعات؛ وعلى هذا النحو، كانت فعالية التعلم الوطنية (التي عقدت بعد ستة أشهر من البداية) هي المرة الأولى التي أتيحت فيها لمنظمات حقوق النساء فرصة الالتقاء والتنسيق. وفي حين سمحت موازنات وشروط بعض البلدان بعقد ورش عمل مشتركة (جنوب السودان) وفعاليات تعلم وطنية مباشرة، لم يكن هذا هو الحال في اليمن، نظراً للتحديات الأمنية المتعلقة بالسياق.

تم أدراج العديد من الفرص

مبادرة مسار السلام ووجود للأمن البشري في اليمن: دعم الحركة النسوية اليمنية

القمة بشأن أجندة المرأة والسلام والأمن في اليمن، مما يعزز مشاركة النساء في صنع القرار السياسي وبناء السلام. مولت مؤسسة وجود تدريبًا على التخطيط الاستراتيجي وقمة نسوية من خلال منحها المرنة، والتي تعد جزءًا لا يتجزأ من تعزيز تمكين النساء كأساس للحركة النسوية، وتضع الأساس لنهج تصاعدي لأجندة المرأة والسلام والأمن في اليمن. يتطلب مثل هذا العمل الرائد في عدن صعوبة في التمويل، لأنه لا يعتبر أولوية بالنسبة لمعظم الجهات الفاعلة الإنسانية في اليمن، ومع ذلك فإنه يحتاج إلى دعم مستمر وطويل الأجل. اكتسبت الحركة بالفعل قوة جذب كبيرة بين أصحاب السلطة وتسعى إلى توسيع نطاق الوصول وبناء الزخم والتأثير على التغيير على المستوى دون الوطني.

وكنيجة للمشروع، لاحظت مبادرة مسار السلام انفتاحًا أكبر على الحركة النسوية والمشاركة السياسية للنساء على مستوى المجلس الانتقالي الجنوبي (STC).

واستخدمت مؤسسة وجود الأموال لدفع تطوير استراتيجية لحركة نسوية يمنية قاعدية لدعم وبناء أساس قوي للشركات النسوية. بينما تمت صياغة خطة العمل الوطنية لأجندة المرأة والسلام والأمن لليمن في ديسمبر ٢٠١٩، فقد تلقت انتقادات شديدة لعدم استشارة الناشطات على مستوى القاعدة ومنظمات المجتمع المدني اليمنية، وبالتالي فشلت في الاستجابة لاحتياجات وواقع العديد من النساء. الفتيات. هناك حاجة ملحة لنهج ينطلق من القاعدة إلى

استخدمت مبادرة مسار السلام الأموال المرنة لتوفير التدريب للمرأة اليمنية لتقوية مهاراتهم القيادية وقدراتهم على اتخاذ القرار. وتعمل مبادرة مسار السلام PTI على ضمان مشاركة المزيد من النساء بشكل هادف في المفاوضات السياسية، لتكون قادرة على المشاركة في عمليات صنع القرار التي تؤثر على حياة المرأة سياسيًا واقتصاديًا.

برنامج جونقلي لتمكين النساء في جنوب السودان:

خلق مساحة لتشبيك منظمات حقوق النساء واجتماعها في بور

في جنوب السودان، تفتقر معظم منظمات حقوق النساء إلى الوصول إلى التمويل اللازم للنمو المؤسسي والتنمية، ولا سيما المنظمات الموجودة خارج جوبا والتي تعمل خارجها.

وفي بور، تلقى برنامج جونقلي لتمكين النساء JWEF الأموال الأساسية والمرنة في نوفمبر ٢٠٢١ وأعطت الأولوية لتركيب نقطة وصول الإنترنت، وشراء الأثاث للمكتب، وإنشاء مساحة للاجتماعات. ولقد فعلوا ذلك مع وضع هدفين في الاعتبار: تعزيز القدرات المؤسسية الخاصة بهن وتنسيق اجتماعات لمنظمات حقوق النساء في المنطقة. وتستخدم مساحة الاجتماعات الخاصة بهن الآن كمساحة آمنة ومواتية لمنظمات حقوق النساء للالتقاء والتواصل في بور، وفي عام ٢٠٢١ كانت مكاناً لفعالية حملة ١٦ يوماً من النضال ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي، وحضرها العديد من منظمات حقوق النساء في المنطقة والمنظمات غير الحكومية الدولية الأخرى مثل منظمة كير CARE والمجلس النرويجي للاجئين NRC. وفي هذا المكان تم التخطيط للعمل المشترك،

والاتفاق على الأنشطة، وجهود الدعوة المنسقة. ويعمل المكتب حالياً كمركز اجتماع لمنظمات حقوق النساء في الولاية - وهو أمر بالغ الأهمية في تنسيق السلامة لمنظمات حقوق النساء والناشطات وسيزيد من قدرتهن على العمل بشكل تعاوني في النهوض بحقوق النساء والفتيات في ولاية جونقلي وجنوب السودان بشكل عام. وعلاوة على ذلك، وافق برنامج جونقلي لتمكين ومنظمة النهوض بالنساء WAO وكلاهما من متلقي التمويل الاساسي من صندوق الصراع والاستقرار والأمن، على المشاركة في استضافة بعضهم البعض في مكاتبيهما - في بور، ووفر برنامج جونقلي لتمكين النساء مساحة لموظفي منظمة النهوض بالنساء وقامت منظمة النهوض بالنساء بالأمر ذاته في جوبا. وهذا يعكس المدى الذي اسهمت فيه مرونة التمويلات في ربط منظمات حقوق النساء ببعضها البعض.

النتائج الرئيسية والتوصيات

٣. يجب على المانحين والمنظمات الدولية غير الحكومية ضمان أن الأموال الأساسية والمرنة طويلة الأمد، وإعطاء الأولوية للعمل على بناء الحركات النسائية والنهج التحويلية بين الجنسين، من خلال تعزيز القدرات ومكونات بناء الحركة.

قدمت منظمات حقوق النساء التوصيات التالية إلى الجهات المانحة والشركاء في الاتحاد عند التفكير في التدخل ككل والخطوات التالية:

◇ يجب أن يكون التمويل طويل الأمد لضمان استدامة المشروع الحالي ولتعزيز قدرة منظمات حقوق النساء على جمع بيانات متابعة وتقييم وتعلم ذات قيمة، وبالتالي تعزيز قاعدة الأدلة للجهات المانحة التي توفر تمويلاً مرناً وأساسياً لمنظمات حقوق النساء في سياقات أخرى.

◇ يجب أن يتماشى التمويل مع مقاربات تحول النوع الاجتماعي وأن يسترشد بالمبادئ النسوية لتفكيك أسباب عدم المساواة بين الجنسين التي تمنع النساء من الوصول إلى الموارد وممارسة صنع القرار. ويجب تعزيز الشراكة بين منظمات حقوق النساء ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لدعم الأجندة والحركة النسوية. ويجب أن يكون هناك تركيز مستمر وتطبيق للمقاربات النسوية التي تجعل المشاريع فريدة في أهدافها وتأثيرها.

موجز النتائج

عبر جميع السياقات، شارك الشركاء والشريكات أن الإطار الزمني للمشروع الحالي قصير جداً ويجب تمديده لدعم التأثير الفعال والمستدام وأنشطة المشروع، وتوسيع نطاق أنشطة المشروع، وتوسيع نطاق تعزيز القدرات المؤسسية. كما أن تمديد الإطار الزمني للمشروع لفترات أطول وأكثر قابلية للتنبؤ بها سيكون أيضاً من مزيد من الوقت للتنفيذ لرؤية المزيد من النتائج / الأثر ولتوثيق الدروس المستفادة، وإنشاء قاعدة أدلة أكثر شمولاً لتزويد منظمات حقوق النساء بتمويل أساسي ومرن لتعزيز سياسة وممارسات النساء للمملكة المتحدة، بالإضافة إلى تلك الخاصة بالجهات المانحة الأخرى والمنظمات الدولية غير الحكومية. أعربت منظمات حقوق

واقترحن المنظمات الشريكة في جنوب السودان إمكانية تبادل الزيارات بين منظمات حقوق النساء والشركاء، فضلاً عن تشكيل مجموعات عبر الإنترنت لمشاركة المعلومات بانتظام. كما أثارنا مسألة ما إذا كان يمكن تقديم مقترحات مشتركة من منظمات حقوق النساء لتلبية الاحتياجات المختلفة في المجتمع بشكل جماعي.

والحوكمة النسوية، والقيادة النسوية. وقد لقيت خطة الدعم التقني هذه استحساناً كبيراً من قبل المنظمات الشريكة، اللواتي أكدن على أن جلسات الحوكمة النسوية ذات قيمة مضافة خاصة لمنظمات حقوق النساء، خاصة وأن المستشارين والمستشارات الذين/اللواتي قدموا/قدمن التدريب كانوا/كن متحدثين/ات باللغة العربية من المنطقة ولديهم/ن معرفة واسعة ويراعون/يراعين السياق، وعلاوة على ذلك، تم النظر إلى خطة الدعم التقني أيضاً على أنها مساحة للتعلم المشترك والتواصل بين المنظمات الشريكة.

أعربت المنظمات الشريكة في اليمن عن اهتمامها بإنشاء مساحات مواضيعية لمنظمات حقوق النساء للاجتماع بانتظام ومناقشة الدروس المستفادة على المستويات الوطنية وعبر السياقات الوطنية المختلفة.

النساء في جميع البلدان عن اهتمامها بمزيد من مبادرات تعزيز القدرات، مع شركاء وشريكات في جنوب السودان أبدوا اهتماماً خاصاً بتعزيز القدرات بشأن **المبادئ والنهج النسوية** لتعزيز بناء حركة منظمات حقوق النساء.

اختلف النموذج المعتمد للمنظمات الشريكة في اليمن اختلافاً طفيفاً عن النموذج الخاص بشركاء الدول الأخرى، حيث وضع شركاء الاتحاد خطة دعم تقني مصممة خصيصاً لمنظمات حقوق النساء اليمنية الست. وبناءً على القدرات الفردية وتقييمات الاحتياجات التي تم إجراؤها مع كل من المنظمات الشريكة، صمم شركاء الاتحاد خطة لتلبية الاحتياجات التقنية لهم. وتألفت خطة الدعم من برنامج تدريبي حول إدارة النظم المالية، بالإضافة إلى سلسلة من الجلسات حول التفكير والممارسة النسوية،

التضامن مع العرائس القاصرات في جنوب السودان:

تغيير الأعراف الجنسانية من خلال إشراك الأولاد في إدارة النظافة أثناء الحيض والأمراض المنقولة جنسياً (STIs)

مجموعة ادوات النظافة الشخصية أثناء الدورة الشهرية على ٥٠٠ تلميذة من عشر مدارس ابتدائية وثانوية مختلفة في مدينة بور ودربت الفتيات والفتيات على الصحة الجنسية والإنجابية وتمكينهن بالمعرفة وبناء ثقتهن ومنع الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي وزيادة وصول الفتيات إلى الصحة الجنسية والإنجابية. وتتطلع منظمة التضامن مع العرائس القاصرات إلى رؤية النتائج والآثار مع استمرار المشروع.

وخلال تفاعلهم مع منظمات حقوق النساء الأخرى ضمن هذا البرنامج، قررت منظمة التضامن مع العرائس القاصرات تجربة إشراك الأولاد ومقاربات التحول الجنساني المستفادة من منظمات حقوق النساء الأخرى في جنوب السودان، نساء من أجل التغيير؛ وكان الافتراض بأن منع انتقال الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي يجب أن يشمل الأولاد والبنات على حد سواء، وبالتالي يحتاج كلاهما على قدم المساواة إلى المعرفة والمهارات لمنع الانتشار.

قامت منظمة التضامن مع العرائس القاصرات CBS بشراء وتوزيع

في جنوب السودان، تم تحديد الحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية SRHR، وإدارة النظافة الشخصية أثناء الدورة الشهرية (MHM) على أنها فجوات رئيسية ومجالات ذات أولوية من قبل الحركة النسائية. وكان التضامن مع العرائس القاصرات قد نفذ أنشطة النظافة الشخصية أثناء الدورة الشهرية التي تم تصميمها لتوفير الفوط الصحية ومستلزمات الكرامة والصابون والتدريب على الصحة الجنسية والإنجابية للفتيات بهدف تمكينهن، وبناء ثقتهن بأنفسهن، وتحسين الحضور إلى المدرسة، وتزويدهن بالمهارات والمعرفة اللازمة لذلك لمكافحة الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي ودعم حقوقهن الجنسية.

الخلاصة والخطوات التالية

الاستراتيجي والمستدام والطويل الأمد، وإحراز تقدم نحو تحقيق رؤاها النسوية، يجب أن تقلل الضغط عليها عندما يتعلق الأمر بجمع الأموال لتأمين الأموال المتوقعة من خلال توفير الموارد الأساسية والتمويل المرن والممكن الوصول إليه بناءً على احتياجات الشركاء. ومع ذلك، فإن التمويل الأساسي والمرن ليس هو الشيء الوحيد المطلوب؛ حيث أعربت منظمات حقوق النساء في المشروع بوضوح عن حاجتها إلى زيادة الدعم من خلال التعزيز المؤسسي وبناء الحركات والتعلم، لا سيما من خلال المناهج النسوية والتحويلية بين الجنسين.

النساء وأولوياتها وانعكاساتها حول الأمور التي سارت بشكل جيد وما يجب تعديله من أجل البرمجة المستقبلية. ويمكن بالفعل رؤية إمكانات هذا التمويل للسماح لمنظمات حقوق النساء بتقوية منظماتها، وبناء الثقة مع المجتمعات التي يعملن فيها والاستجابة لها، ووضع الاستراتيجيات بفعالية لمتابعة أجندياتهن الخاصة بالسلام والمساواة بين الجنسين من خلال هذه المنحة. وقد ثبت أن التمويل طويل الأجل من هذا النوع، والذي يعطي الأولوية لتعزيز القدرات، ونماذج النسوية المساندة، وبناء الحركة، يزيد من إثراء عمل هذه المنظمات وتأثيرها.

ويجب على الجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية التي تدعم منظمات حقوق النساء السماح لها بالتركيز على التخطيط

من خلال مزيج من التمويل المرن، والدعم التقني المخصص، ومجموعة من فرص التواصل والتعلم والتنسيق التي تتبع المبادئ والنهج النسوية (الاستخدام الإيجابي والشامل للسلطة، والشفافية والمساءلة، واتخاذ القرار الجماعي، والعدالة بين الجنسين، وعدم التمييز والتداخل)، ستكون منظمات حقوق النساء مهياً بشكل أفضل لزيادة أدوارها المستقلة في قيادة البرمجة والدعوة لبناء السلام، والمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء ومشاركتها، ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له، والاستجابة والتأهب لجائحة كوفيد-19.

طوال مدة هذا المشروع، تم التسهيل والترحيب بالأفكار المقدمة من شركاء الاتحاد ومنظمات حقوق النساء - خاصة لفهم احتياجات منظمات حقوق

تقدم منظمة "نساء من أجل النساء الدولية" الدعم للنساء اللواتي يعشن في بعض أشد الأماكن خطورة في العالم. تلتحق النساء ببرنامج التدريب الذي تقدمه هذه المنظمة الخيرية لمدة عام واحد، حيث يتعلمن كيفية كسب المال وتوفيره، وتحسين صحة أسرهن وإسماع أصواتهن في المنزل وفي المجتمع. ومنذ عام ١٩٩٣، ساعدت المنظمة قرابة نصف مليون امرأة مهمشة من الناجيات من الحروب في أفغانستان والبوسنة والهرسك وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وكوسوفو ونيجيريا ورواندا وجنوب السودان.

رابطة النساء الدولية للسلام والحرية هي منظمة لاربحية غير حكومية تعمل على الجمع بين النساء من مختلف الآراء السياسية ومختلف المشارب الفلسفية والدينية ممن صممن على دراسة وتعريف أسباب الحروب والعمل من أجل سلام دائم وتوحيد النساء اللواتي يعارضن الظلم والاستغلال في جميع أنحاء العالم. ولدى الرابطة فروع في 37 دولة.

سيفرورد منظمة دولية مستقلة تعمل على منع النزاعات العنيفة وبناء حياة أكثر أماناً. نعمل مع الأشخاص المتضررين من النزاعات لتحسين سلامتهم وشعورهم بالأمن، وإجراء أبحاث وتحليلات على نطاق أوسع. نستخدم الأدلة المجمعّة والدروس لتحسين السياسات والممارسات المحلية والوطنية والدولية التي تساعد في بناء سلام دائم. أولويتنا هي الناس - نحن نؤمن بعالم حيث يمكن للجميع أن يعيشوا حياة سلمية مُريحة، خالية من الخوف وانعدام الأمن. نحن منظمة لاربحية تعمل في ١٢ بلداً ومنطقة في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط.

التجارب والدروس الواردة في هذه الورقة مأخوذة من منظمات مدافعة عن حقوق النساء في جنوب السودان واليمن ونيجيريا، وتأتي جميعها في إطار مشروع يموله قبل صندوق الصراع والاستقرار والأمن في المملكة المتحدة.

